الْبَحْثُ اللُّغَوِيُّ فِي مَجَالِسِ الْخُلَفَاءِ بَيْنَ الرَّقَابَةِ وَالتَّطَوُّرِ

*مجدي حسين شحادات**

ملخص

يَدْرُسُ البَحْثُ أَثَرَ مَجَالِسِ الخُلَفَاءِ العَبَّاسِيينَ العِلْمِيّةِ فِي إِثْرَاءِ البَحْثِ اللُّغَوِيِّ، حَيْثُ كَانَ أُوْلَئِكَ الخُلَفَاءُ يُثِيرُونَ تَسَاؤُلاتٍ مُهِمَّةً بَيْنَ جُلَسَائِهِمْ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ، ذَاتِ عُلاقَةٍ بِمَسَائِلَ لُغَوِيَّةٍ مُشْكِلَةٍ تَحْتَاجُ إِلى إِعْمَالِ العَقْلِ، يُحَاوِرُونَهُمْ فِي نِقَاشِهِمْ بِمَنْطِقٍ قَوِيٍّ، وَعِلَلٍ وَاضِحَةٍ.

وَقَدْ عَرَضَ البَحْثُ لِمَسَائِلَ صَرْفِيَّةٍ، وَنَحْوِيَّةٍ، وَلُغَوِيَّةٍ؛ بقصد الْكَشْفِ عَن المَكَانَةِ العِلْمِيَّةِ لِتِلْكَ المَجَالِسِ، وَأَثَرِهَا فِي تَوْجِيهِ الفِكْرِ اللُّغَوِيِّ آنَذَاك.

الكلمات الدالة: البحث اللغوي، مجالس الخلفاء، الفكر اللغوي.

فرش البحث

محور البحث هو دور الخليفة العباسي في إثراء البحث اللغوي، ومادته مستمدة من المجالس

العلمية في التراث العربي الإسلامي، في عهود الحضارة الإسلامية الزاهرة، منذ مطلع خلافة المهدي(169هـ) وحتى نهاية عصر المتوكل(247هـ).

والسّعي في هذا البحث مركوز في مجالين؛ الأول: رصد المجالس التي تُعنى باللغة، والنحو والصرف، في كتب الإخباريات والتراجم. والآخر: تحليل المشكل الذي وقع في هذه المجالس، وبيان دور الخليفة في توجيه القضية المطروحة، والقيمة العلمية المستفادة منها.

وجاءت محاور البحث كما يلي:

- التمهيد.
- مسائل في الصرف.
- مسائل في النحو.
- مسألة في الدلالة.
- مسألة في اللغة.
- الخاتمة.

التمهيد

يمثل البحث في موضوع دور مجالس الخلفاء اللغوية في دعم وتطوير البحث اللغوي رحلة ثرية في رحاب الفكر واللغة؛ لأنه يسلط الضوء على دور الخليفة في مسألة الرقابة اللغوية، في حين اعتقد كثير من ناقدي الفكر اللغوي العربي أن تلك المسألة ظلت حكرًا على فئة مخصوصة من العرب، الذين امتازوا عن غيرهم بما ترسّخ لديهم من المثاقفة الواسعة لفروع العربية.

وبعد البحث والمطالعة وجدنا أن الرقابة اللغوية تخطّت هذه الفئة المخصوصة إلى أرباب الدولة ليكونوا رقباء على هذا الموروث العظيم.

وانطلاقا من مبدإ الرقابة؛ أخذ ولاة الأمر على عاتقهم مسؤولية الحفاظ على هذا الموروث، فهاهم يعقدون المجالس العلمية في قصورهم بغية الوقوف على مسائل متنوعة في علوم العربية. وقد سلكوا في سبيل ذلك مسلكين:

المسلك الأول تأديبي؛ إذ نجدهم يعنّفون ويوبّخون من يلحن في لغته. فهذا المأمون يقسو على أحد أولاده لسماعه منه لحنا، فيقول: " ما على أَحَدِكُم أَنْ يَتَعَلّمَ العَرَبِيّةَ فيُقَيّم بها أَوَدَه، ويزيّن بها مَشْهَدَهُ، ويَفِلّ بها حُجَجَ خَصْمِهِ، بِمُسْكِتَاتِ حِكَمِهِ، ويَمْلُكَ مَجْلِسَ سُلْطَانِهِ بِظَاهِرِ بَيَانِهِ. أو يَسُرّ أَحَدكُم أَنْ يَكُونَ لِسَانُهُ كَلِسَانِ عَبْدِهِ وأَمَتِهُ. فَلا يَزَالُ الدَّهرُ أَسِيرَ كَلِمَتِهِ. قاتل الله القائل:

(ابن عبدالبر، 1967) (البحر الكامل)

أَلَمْ تَرَ مِفْتَاحَ الفُؤَادِ لِسَانَـــهُ
وَكَائَنْ تَرَى مِنْ صَاحِبٍ لَكَ مُعْجِبٍ
لِسَانُ الفَتَى نِصْفٌ، ونِصْفٌ فُؤَادُهُ
إذا هو أَبْدَى مَـــا يَقُولُ مِنَ الفَـــمِ

* قسم اللغة العربية، كلية اربد الجامعية جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
تاريخ استلام البحث 2015/11/11، وتاريخ قبوله 2015/12/19.

© 2017 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

زيادَتُهُ أَو نَقْصُهُ فِي التَكَلُّمِ
فَلَمْ يَبْقَ إلاّ صُورَةُ اللحمِ والدّم

والمسلك الآخر سخائي؛ إذ أخذ الخلفاء يشجعون الحركة العلمية والأدبية والفنية، ويغدقون الأموال على أصحابها وعلى من يحسن في اللغة، حتى لو كان وجه الاستحسان من جانب بسيط منها (القط، 2009). إذ يُروى أن المأمون سأل اليزيديّ(202هـ) عن شيء، فقال: "لا وجعلني الله فداءك يا أمير المؤمنين! فقال: لله درّك! ما وضعت واواً موضعاً قط [في لفظ] أحسن منها في لفظ مثل هذا، ووصله بعطيةٍ سَنيّةٍ" (الصولي، د.ت). وهذا المتوكل كان قد أجاز ابن الأعرابي في مسألة لغوية سأله إياها بعشرين ألف درهم (السيوطي، 1986). وعلى الرغم من أسطورية هذا النوع من القصص إلا أنها تصور جانبا من الاهتمام بالفكر اللغوي.

وتمثل مجالس الخلفاء في حواراتها العلمية حلقة مهمة لا يُستهان بها في نشأة علوم العربية وتطور الفكر اللغوي، فإذا كانت من حيث الشكل تدور حول اللغة والنحو والصرف، فهي حقيقة تناولت كل علوم العربية؛ لأن هذه العلوم في تلك الفترة كُلاً موحدًا، إذ لم يُعرف التمييز بين علمٍ وعلم في العربية إلا متأخرا (هاشم، 1982). وعليه، كان من البدهيّ أن يكون النقاش في هذه الجلسات كُلاً متكاملا، يشمل مُجْمَلَ هذه العلوم، فترى جلساء الخليفة يتحدثون عن الإعراب كما يتحدثون عن الاشتقاق والقياس والدلالة وغيرها من علوم العربية (أبو رعد، 1999).

لقد كان حضور الخلفاء في هذه المجالس حضورا قويا، وذلك من خلال مشاركات فاعلة تنم عن مَلَكَةٍ علمية ليس همّها السياسة والحكم فقط، بل تعدَّى الأمر أبعد من ذلك، فلا نجدهم يكتفون بالسماع أو السؤال، بل يشاركون بما حصّلوه من معرفة؛ ليوظفوها في مناقشاتهم واستنتاجاتهم، ويعيشون الموضوع بكل جارحة من جوارحهم، وكأن الأمر لا يقل خطورة عن شؤون السياسة أو أمور الحرب، كاشفين بذلك عن معرفة باللغة وتمكّن منها، دون أن يغفلوا إبداء الملاحظات، وتقويم أخطاء الأدباء وأهل اللغة. ومما ميّز معرفتهم في تلك المجالس تنوع أصولهم التي كانوا يتكئون عليها في التصويب والتخطئة، فقد كانوا يرْكَنُون إلى الاستشهاد بالقرآن، أو يستعينون بما استقرّ في ذاكرتهم واستوعبه حفظهم من فصيح العرب شعرا أو نثرا.

وحملت مجالس العلماء أخبارا كثيرة تدل على اهتمام الخلفاء العباسيين –خلال الفترة التي ندرسها – بسلامة العربية والحرص على تجنب اللحن؛ فقد "كان إسحاق بن إبراهيم بن مصعب (199هـ) قد كلّم المأمون يوما، فلحن في بعض كلامه، فنظر إليه المأمون، ففطن لما أراد" (ابن خلكان، د.ت).

وحرصا من الخلفاء على سلامة اللغة واهتماما بها؛ فقد كانوا يثيرون في مجالسهم مسائل لغوية ونحوية وصرفية، ويتناقشون فيها مع كبار العلماء من اللغويين والنحويين (ربابعه،2007). وقد اشتهرت هذه المجالس فيما بعد لتصبح قبلة يؤمها العلماء. فهذا اللون من النشاط العقلي وذلك النمط من الدرس اللغوي كان بمثابة موضة العصر؛ لذا تميزت تلك المجالس بخصوصيات كثيرة أفردتها عن مجالس الحكم والسياسة، فكانت مجالس علم توافرت فيها المناظرات والمحاورات العلمية التي تقوم على بيان الرأي وقرع الحجة بالحجة.

أهم المسائل التي تمّ التعرض لها في هذا البحث هي مسائل في الصرف والنحو والدلالة واللغة. وجاءت مرتبة وفق التقسيم السابق، وتاليا يمتد الكلام إلى الحديث عن هذه المسائل.

1. مسائل في الصرف

1-1. مجلس بين الكسائي واليزيدي في باب النسب:

تعدُّ مسائل النسب من المسائل التي تحوي إشكالا في البنية الصرفية بما يتعارض مع سلامة القاعدة، على نحو تكون فيه مسائل النسب مجالا للتفكير في قضايا لغوية شاذة؛ ولعلَّ مسألة النسب إلى (بحرين وحصنين) جعلت الخليفة المهدي يطرحها مشكلة صرفية معقدة، أو أنها مستعصية على ذوقه اللغوي أو فكره الصرفي، فقد أورد الزجاج مناظرة بين الكسائي(189هـ) واليزيدي(202هـ) بدأت بسؤال من المهدي فقال:" كيف نسبوا إلى البحرين فقالوا: بحراني، ونسبوا إلى الحصنين فقالوا: حصني ولم يقولوا حصناني. كما قالوا بحراني؟ فقلت – والقول لليزيدي_: أصلح الله الأمير لو أنهم نسبوا إلى البحرين فقالوا: بحري لم يعرف أإلي البحرين نسبوا أم إلى البحر؟ فلما جاءوا إلى الحصنين لم يكن موضع آخر يقال له: الحصن ينسب إليه غيرهما فقالوا: حصني. قال أبو محمد، سمعت الكسائي يقول لعمر بن بزيع وكان حاضرا– لو سألني الأمير لأخبرته فيها بعلة هي أحسن من هذه.

قال أبو محمد قلت: أصلح الله الأمير، إن هذا يزعم أنك لو سألته لأجاب بأحسن مما أجبت به. قال: فقد سألته: فقال الكسائي: لما نسبوا إلى الحصنين كانت فيه نونان، فقالوا: حصني اجتزاء بإحدى النونين عن الأخرى، ولم يكن في البحرين إلا نون واحدة، فقالوا: بحراني. فقلت: أصلح الله الأمير فيكف تنسب رجلا من بني جنان فإنه يلزمه على قياسه

أن يقول: جني إنّ في جنان نونين، فإن قال ذلك فقد سوى بينه وبين المنسوب إلى الجن (الزجاجي، 1999)".

ويظهر في هذه المناظرة أن الخليفة لم يكن صاحب رأي في تعليل النسب إلى (بحرين وحصنين)، بل اقتصر دوره على طرح التساؤل حول المسألة؛ لذا وجدناه مستمعا لا يرجّح رأيا على آخر. أما القيمة العلمية المكتسبة من هذا المجلس فتتمثل في أن الفكر اللغوي يلتزم في النسب القاعدة القياسية، ويسمح في بعض الكلمات أحيانا بحذف الأصوات المتشابهة في المقطع السابق لياء النسب من باب الاقتصاد اللغوي بغية تحقيق الانسجام الصوتي بين أحرف الكلمة الواحدة، شرط ألا يؤثر إذا لم يؤثر ذلك الحذف على المعنى، وهذه الإضافة تُظهر مرونة الفكر اللغوي وسعته لواقع الاستعمال اللغوي الكبير. كما تبين أن حذف المتماثلات لا يُعد قياسا كما جاء في الكلام المنسوب للكسائي، لأن مثل هذه الاستعمالات ليس بالضروري أن تكون أصولها قياسية، بل من الممكن أن تكون سماعية.

1-2. مجلس الخليفة المهدي ومؤدب الرشيد في صياغة فعل الأمر من الأجوف:

طلب المهدي يوما من مؤدب الرشيد – وقد دخل عليه وهو يستاك– أن يأتي بلفظ الأمر من (السواك)، فقال: (استك) يا أمير المؤمنين. فقال المهديّ: إنّا لله وإن إليه راجعون، ثم قال: التمسوا مَنْ هو أَفْهَم مِنْ هذا الرجل. فقالوا: رجلٌ يقال له عليّ بن حمزة الكسائيّ مِنْ أهل الكوفة قَدِمَ من البادية قريباً، فلمّا قَدِمَ على الرشيد، قال له: يا عَلِيّ. قال: لبيك يا أمير المؤمنين. قال: كيف تأمر مِنَ السواك؟ قال: (سُك) يا أمير المؤمنين، قال: أحسنتَ وأصبتَ، وأَمَرَ له بعشرةِ آلاف درهم (الأنباري، 1985).

والظاهر في هذا المجلس أن المهدي قد أُشكل عليه هذا الاشتقاق لسببين، حتى أنه أنكر على المؤدب جوابه، فالأول دلالي، ويتعلق بمفهوم لفظة (استك)، وتعني (دبر الإنسان)، فمن الممكن أن الخليفة قد انصرف ذهنه نحو هذه الدلالة. وأما والثاني فهو اشتقاقي، إذ إن ففعل الأمر من الفعل(ساك) هو (سُك)؛ غير أن (استك) مشتقة من (استاك)، ولعل هذا التصريف الاشتقاقي في بنية فعل الأمر من الجذر (ساك) أوقع الخليفة في إشكالية اعتمد فيها على بناء الصيغة الدالة على الأمر، أو لعل حصيلة الخليفة اللغوية لم تسعفه في التعرف على أبنية صرفية دالة على الأمر من الفعل (ساك) غير البنية الشائعة (سُك). في حين أن العربية تجيز استعمال (استك) للدلالة على الأمر، فاستاك مشتقة مِن "ساكَ، اسْتاكَ يَسْتاكُ اسْتياكاً والأمرُ اسْتَكْ أي ادْلكْ فَمَكَ بالسّواك أو المسْواك، وإذا قلت "اسْتاكَ" أَو "تَسَوَّك" بزيادَة أحرفٍ، فلا تذكر الفَم؛ أي تقولُ ساكَ فَمَه أو اسْتاكَ وتَسَوَّك، لأنّ ساكَ فعلٌ مجرّدٌ من أحرف الزّيادَة ويتعدّى بنفْسِه إلى مَفْعولِه، أمّا اسْتاكَ وتسوَّكَ فإنّه يدلّ على فعْلِ الاتِّخاذِ أي اتّخاذِ السّواكِ، وهو فعلٌ لازمٌ لا يحتاجُ إلى مَفْعول (الفراهيدي، 2003. وابن منظور، 1999).

وعليه، فإن إجابة مؤدب الرشيد كانت صحيحة، لكن ما تبادر إلى ذهن الخليفة من معنى أبطل صحة ما ذهب إليه المؤدب. هذا من جهة المعجم، أما من جهة الصرف فهذا يعد من باب قياس الصحيح على المعتل، ويُقال في ذلك: (دَرَسَ، يَدْرُسُ، ادْرُسْ)، وفي السواك: (سَوَكَ، يَسْوُكُ، اسْوُكْ) حيث انتقلت حركة حرف العلّة الضمّة التي على الواو إلى حرف السين الساكن، ليزول سبب وجود همزة الوصل، ويلتقي بناء على ذلك ساكنان هما(و) حرف العلّة، و(ك) (وْ / كْ)، فيحذف حرف العلّة ويصبح الفعل " سُكْ". ونخلص من هذا المجلس بفائدة مهمة تظهر في طريقة الاشتقاق المستخدمة بين أبناء اللغة، حيث إن مؤدب الرشيد قد اعتمد الاشتقاق القياسي؛ لأنه ذو دربة في الاستعمال اللغوي، بينما اعتمد الرشيد على الاشتقاق السماعي وعزل الاشتقاق القياسي عن هذه الحالة، وكأن القياس جاء هنا معارضا للسماع، علما أن كلتا الصياغتين صحيحتين وفق ضوابطهما.

1-3 مجلس المأمون والنضر بن شُمَيل في اشتقاق فعل الأمر، واسم المفعول.

يروى أن النضر بن شميل دخل على المأمون ذات ليلة وجرى بينهما حديث، وقد أحسن النضر في مجادلة الأمير حول مسألة تتعلق بضبط فاء كلمة (سداد) وردت في حديث نبوي، فقال المأمون . والظاهر أن رد النضر لم يعجبه .: قبّح الله من لا أدب له، وأطرق مليا ثم قال: ما مالُك يا نضر؟ فقال النظر: لي أُريضة. ودعا بالدواة فكتب فيها ما شاء ثم قال: يا نضر كيف تقول إذا أمرت أن يُتَرّب؟ قلت: أَتْرِبْهُ. قال: فهو ماذا؟ قلت: مُتْرَبٌ. قال: فمن الطين؟ قلت: طِنْهُ. قال: فهو ماذا؟ قلت: مَطِينٌ. فقال هذه أحسن من الأولى. ثم قال: يا غلام، أَتْرِبْهُ وطِنْهُ. ثم دفع ما كتب إلى خادم ووجهه مع النضر إلى ذي الرياستين الحسن بن سهل، فقال لي ذو الرياستين: ما الذي جرى بينك وبين أمير المؤمنين؟ فقد أمر لك بخمسين ألف درهم. فقصصت عليه القصة (الحريري، 1996).

القضية الأولى: اشتقاق الأمر من (المضارع والمصدر).

وكان ذلك حين سأل الخليفة النضر: كيف تقول إذا أَمَرْتَ أَنْ يُتَرّب؟ فقال: أَتْرِبْهُ. والسؤال هنا موافق للقياس على رأي

البصريين (الأنباري، 1961)، فالمصدر أصل للفعل يُشتق منه الماضي، ومن الماضي يُشتق المضارع، ومن المضارع يُشتق الأمر. فالمأمون في سؤاله هنا أخذ بالقياس، وأراد الأمر من المضارع مضموم الياء(يُتَرّبُ) الذي يأتي ماضيه مزيد الهمزة (أترَبَ) والأمر (أترِبْ)؛ لعلمه أن الأمر يُشتق من المضارع. ثم قال المأمون: فمن الطين؟ فقال النضر: (طِنْهُ). والمسألة هنا لا تختلف كثيرا عن الاشتقاق الأول، فالخليفة طلب اشتقاق فعل الأمر من مصدر الفعل الثلاثي الأجوف (طان – طين)، وفعل الأمر لا يُشتق من المصدر مباشرة، لكن يبقى المصدر هو أصل الاشتقاق، وقد يشفع للمأمون توافق السؤالين الأول والثاني من خلال وجود حرف العطف (الفاء) في قوله:(فمن الطين؟) بعد أن أجاب النضر عن (أن يُترّب)، فالفاء تفيد الترتيب والتعقيب. وكأن الخليفة أراد العطف على سؤاله الأول. والله أعلم.

ونثبت من أثر هذا المجلس عند كل من الخليفة والنضر التزام الطرفين القواعد الأساسية للغة في اشتقاقها، مع إدراكهما التام للقاعدة الصرفية سواء أكان السؤال بشقّه الأول من المضارع، أم كان بشقّه الثاني من المصدر. وأخال أن الخليفة قصد في سؤاله قاعدة لغوية دقيقة، إذ ذكر أولا المضارع مضموم الياء مسبوقا بحرف النصب، يريد أن يختبر النضر في الصورة الصحيحة للماضي، وذكر ثانيا المصدر يقصد اختبار النضر في تحديد مجرده. وفي الطرف الآخر كان المجيب يدرك تماما كما جاء في إجابتيه القاعدة اللغوية المقصودة في أسئلة الخليفة؛ لذلك رأينا الطرفين قد التزاما ضوابط اللغة.

القضية الثانية: اشتقاق اسم المفعول من الثلاثي ومن غير الثلاثي.

وجاء السؤال عن هذه القضية حين سأل المأمون: فهو ماذا؟ قال النضر: (مُتْرَبٌ) من أتْرَب، و(مطين) من طين، فما أدّق المأمون في إيراد الضمير المنفصل "هو" قاصدا به اسم المفعول. وعليه يُلاحظ أن النضر استطاع بفطنته وذكائه فهم مطلب الخليفة . بعد أن أحسن في تحديد مجرد كل من المصدر المؤول (أنْ يُتَرّب) والمصدر(الطين) . فاشتق اسم المفعول من غير الثلاثي بإبدال ياء المضارعة ميم(ميما) مضمومة وفتح ما قبل الأخر. واشتق اسم المفعول من الثلاثي الأجوف على الوزن القياسي (مفعول)(سيبويه، 1988). وكل ذلك كما ذكرنا في القضية الأول جاء محافظا على ضوابط اللغة، على أن الخليفة طالعنا في هذا المجلس رقيبا لغويا له من العربية حظا وافرا.

4-1. مجلس بين المازني وابن السكيت بحضرة الواثق في(مسألة) الميزان الصرفي:

جرت مناظرة بين المازني وابن السكيت بحضرة الخليفة الواثق بالله، فقال الواثق للمازني: سلْ ابن يعقوب عن مسألة، وكان بينهما ودّ، فَكَرِه المازني أن يتهجم صاحبه بالسؤال، إلا أنه اضطر إلى ذلك، فقال له: ما تقول في قول الله غز وجل: {فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا نَكْتَلْ} يوسف63' ما وزن نكتل من الفعل؟ فقال: نفعل؛ فقال الواثق: غلطت، ثم قال لي: فسره، فقلت: نكتل تقديره: نَفْتَعِل نَكْتَيِل، انقلبت الياء ألفا لفتحة ما قبلها، فصار لفظها نكتال، فأسكنت اللام للجزم، لأنه جواب الأمر؛ فحذفت الألف لالتقاء ساكنين. فقال المتوكل: هذا الجواب، لا جوابك يا يعقوب. فلما خرجنا قال لي يعقوب: ما حملك على هذا وبيني وبينك من المودة الخالصة؟ فقلت: والله ما قصدي تخطئتك، ولم أظن أنه يعزب عنك ذلك(الزبيدي، د.ت، والقفطي، 1986).

أظهر المازني في هذا المجلس أدب السؤال مع ابن السكيت، ودار بينهما حوار حول قضية في الميزان الصرفي تتعلق بوزن المضارع المشتق من الثلاثي الأجوف في حالة جزمه، وقد التبس ذلك على ابن السكيت، ليخطّئه الخليفة في إجابته، ونبّهه المازني عليه. وتحليل المازني هذا كشف عللا صرفية لما يعتور الكلمة من تغيير. والملاحظ في هذا المجلس أن الخليفة كان مرجعية في هذه القضية بدليل تخطئته لإجابة ابن السكيت، وإقراره لإجابة المازني، فهو في هذا المجلس حكم لغوي يرجح رأيا على آخر.

2. مسائل في النحو

2-1. مجلس بين الرشيد والراجز العماني في الاسم المعطوف بعد خبر كأنّ:

يُروى أنّ محمدا بن ذؤيب العمانيّ الراجز دخل على الرشيد ذات يوم، فأنشده أرجوزة يصف فيها فرساً شبّه أذنيه فيها بقلم مُحَرَّف، قال:

كَأَنّ أُذُنَيهِ إذا تَشَوَّفَا قَادِمةٌ أو قَلَما مُحَرَّفَا

(بحر الرجز)

فقال له الرشيد: دعْ "كأن"، وقل: "تخال أذنيه إذا تشوفا" حتى يستوي الإعراب(ابن قتيبة،د.ت).

يظهر الخليفة في هذا المجلس بدور الناقد اللغوي، فالأمر الذي دعا الرشيد إلى استوقاف الشاعر وتصويب كلامه، هو أن الشاعر جعل الاسم المعطوف بعد خبر كأن منصوبا، والأصل أن يتبع معطوفه، ويأتي مرفوعا، فقال الرشيد عبارته المصححة دع "كأنّ" وقل " تَخَال أُذُنَيهِ إذا تَشَوَّفَا" لأن الفعل

"تخال" من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، ووفقا لكلام الرشيد يصبح تصحيح البيت الشعري على نحو من الآتي:

تَخَال أُذَنَيهِ إذا تَشَوَّفَا قَادِمةً أو قَلَماً مُحَرَّفاً

(بحر الرجز)

وإذا أنعمنا النظر في هذا المجلس وجدنا أنه يقوم على نقد علمي يعتمد فكرا لغويا قياسيا لا يخرج عن الضوابط الأساسية للعربية، فقد كان لثقافة الرشيد الأثر الواضح في توجيهه وفق ضوابط العربية؛ إذ اختياره للفعل (تخال) أصاب فيه الدلالة دون إخلال بمعنى البيت كما أراده الشاعر، بالإضافة إلى أنه أثبت باختياره لهذا الفعل التركيب النحوي كما جاء في النص الأصلي مع تعديل طفيف. وعليه، فإن هذا المجلس يعكس مرونة كبيرة للفكر اللغوي في إقامة البناء النحوي للنص مع الحفاظ على دلالته.

2-2. مجلس الكسائي مع الأصمعي في حضرة الرشيد:

يروي الزجاجي في كتابه مجالس العلماء أن أحمد بن يحي قال: "اجتمع الكسائي والأصمعي عند الرشيد، وكانا معه يقيمان بمقامه ويظعنان بظعنه. قال: فأنشد الكسائي يوما لأُفنون التّغلبي:

لـوْ أَنَّنِي كُنْتُ مِنْ عَادٍ وَمِنْ إِرَم
غَذَى سَخْلٍ ولُقْمَانا وذا جَـدَنِ
لَمَـا وَقَوا بأَخيهم مِن مُهَوِّلةٍ
أخا السِّكُونِ ولا جـارُوا عَن السَّنَنِ
أَنَّى جَزَوْا عَـامِرا سُوءى بِفِعْلِهم
أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءى مِن الْحُسْنِ
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ ما تُعْطي الْعُلُوق بِـه
(رِيْمانُ) أنْـفٍ إذا ما ضُنَّ بِاللَبَنِ

فقال الأصمعي: ريمانُ أنف. فأقبل عليه الكسائي، فقال له: اسكتْ، ما أنت وهذا؟ يجوز ريمانَ، وريمانُ، وريمانِ. ولم يكن الأصمعي صاحب عربية "(الزجاجي، 1999).

يُظهر تحليل المجلس كما جاء في مصنفات الأوائل أن كلمة (ريمان) أولا: نُصبت على المفعولية للفعل تُعطي، وثانيا: رفعت بالفعل ينفع، وثالثا جُرّت ردا على الضمير (الهاء)، وكل وجه مما سبق له علة مقدرة تسوّغه وفق ضوابط الفكر اللغوي تناقلتها مصنفات الأوائل على مراحل مختلفة. ونلحظ كذلك أن الخليفة بقي مستمعا لهذا النقاش ولم يعلق على شيء، وكأنه أقرّ كلام الكسائي وأُعجِب بمنطقه في التوجيه. أما ما نستخلصه من هذا المجلس فيبدو جليا في العمق الكبير للفكر اللغوي وبعده عن السطحية والتكلّف في توجيه مثل هذه القضية؛ إذ إن الوجوه الثلاثة لا تخلّ في معنى البيت كيفما قدرتها دون تكلف أو تأويل بعيد.

2-3. مجلس أبي يوسف القاضي والكسائي في حضرة الرشيد:

يروى أنَّ أبا يوسف القاضي كان قد ذمَّ النحو مرة بحضرة الرشيد، وكان من بين الحاضرين الكسائي فأراد أن يعلمه فضل ما يذمُّ، فقال له: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك. وقال له آخر: أنا قاتلٌ غلامَك، أيهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذهما جميعا، فقال له هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحيا وقال: كيف ذلك؟ قال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة؛ لأنه فعل ماض، وأما الذي قال أنا قاتلٌ غلامَك بالنصب فلا يؤخذ؛ لأنه مستقبل، لم يكن بعد، كما قال الله عز وجل {وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً{23} إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ...{24} الكهف. فلولا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه "غدا" فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو(الحموي، ى1991، والسيوطي، د.ت).

نشير في بداية الأمر إلى مسألة كانت قد ظهرت في هذه المناظرة وغيرها من المناظرات(*)، وهي التقليل من قيمة علم النحو وعلمائه، فقد حاول القاضي التقليل من أهمية النحو وعلمائه كما رأينا، إلا أن الكسائي كان له في المرصاد؛ إذ لم يسكت لهذا القاضي، فاستأذن الخليفة في مناظرة أبي يوسف، مناظرة تدخل في الفقه والنحو. فما كان من الخليفة إلا أن تدخل في هذه المناظرة وصوّب إجابة القاضي.

ورأي الخليفة في تأويل العبارة وتوجيهها توجيها يخدم المعنى، فقد كان مبنيا على وجود علامة هي "التنوين" قياسا منه على الآية القرآنية التي اقترن فيها اسم الفاعل المنون بالظرف الدال على الاستقبال "غداً"، وهذا القياس جعله يخطّئ العبارة الثانية " أنا قاتلٌ غلامَك" على اعتبار أن المعنى مبني على ما سيكون، فلا جناية على من يتلفظ بهذه العبارة. في حين نجده يرجّح صحة العبارة الأولى" أنا قاتلُ غلامِك " بالإضافة، على اعتبار أن المعنى مبني على ما كان في الماضي، فصار الحدث واقعاً، وبالتالي يكون قد أقر بالجناية.

ونلحظ مما سبق أن الحركة الإعرابية _ من خلال السياق الذي وردت فيه _ لها وظيفة دلالية بدليل أن المعنى قد يتغير بتغيرها، بالإضافة إلى الدلالة المستفادة من الشرط الذي يثبته

* منها تلك المناظرة التي تهجم فيها الفرزدق على عبد الله بن أبي إسحاق؛ إذ كان الأول يقول: ما يسوؤكم وينوؤكم علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا! وكان الأخير يقف للأول بالمرصاد ويتتبع سقطاته النحوية. انظر: السيوطي. (السيوطي , د.ت).

الفكر اللغوي لعمل اسم الفاعل إذا نوّن بأن يكون دالا على الحال والاستقبال، وهذا ما يدعم وبقوة تأكيد الاستقبال في الجملة الأولى (أنا قاتلٌ غلامَك). وعليه، فهذا المجلس يقدم شاهدا تطبيقيا يبين المكانة المهمة للتركيب اللغوي في توجيه الدلالة.

4-3. مجلس الواثق مع المازني:

"غنّت جارية بحضرة الواثق بقول العُرجي (من الكامل) (المجمع الثقافي، 1988):

أظَلُومُ إنَّ مُصابَكُم رَجُلا أهْدى السّلامَ إليْكُمُ ظُلْمُ

فاختلف مَنْ بالحضرة في إعراب رَجُل، فمنهم من نصبه وجعله اسم إنّ، ومنهم من رفعه على أنه خبرها، والجارية مصرة على أنّ شيخها أبا عثمان المازني لقّنها إياه بالنصب، فأمر الواثق بإشخاصه، قال أبو عثمان: لمّا مَثُلْتُ بين يديه، قال مِمَّن الرجل، قلت من بني مازن... ثم قال ما تقول في قول الشاعر: (أظَلُومُ إنَّ مُصابَكُم رَجُلا) أترفعُ رجلا أم تنصبُهُ؟ فقلت: بل الوجه النصب يا أمير المؤمنين. قال: ولِمَ ذاك، قلتُ: إن مصابكم مصدر بمعنى إصابتكم، فأخذ اليزيدي في معارضتي، فقلت: هو بمنزلة قولك (إن ضربك زيدا ظُلْم) فالرجل مفعول مصابكم ومنصوب به، والدليل عليه أن الكلام معلق إلى أن تقول: ظُلْمُ فيتم. فاستحسنه الواثق" (الحريري، 1996).

فالخليفة في هذا المجلس على قدر من العلم والمعرفة في المسألة، وهو يدرك معنى بيت الشعر ويرى أن كلمة (رجل) يجب أن تكون بالرفع، لكن حجة المازني أخذت نصيبا من إحساسه وذوقه حتى أنه استحسنها، وما ذاك إلا من حس منطق المازني في تأويله للمسألة. وعليه فهذا المجلس يمثل قيمة علمية تحسب للفكر اللغوي كما قدّره المازني؛ إذ إن تخريجه لهذا الشطر يقوم على منطق دقيق، اعتمد القياس حجة، وأكده بالمعنى دليلا.

تحليل المجلس: جاء استفسار الخليفة لكلام الجارية حول كلمة (رجل) توهما منه أن هذه الكلمة هي خبر لِـ (إنَّ) ومما زاد استغرابه أنه عندما سأل وزيره أجابه بالإجابة نفسها، عندها سأل الجارية أنى لكِ هذا قالت هو من كلام أعلم الناس بالعربية، قال من هو؟ فقالت: المازني، فأمر الخليفة أن يشخص أمامه، فجاء المازني، وسأله الخليفة، فأجاب بما أجابت الجارية، وقال له كيف ذلك؟ فقال: ألا ترى يا رعاك الله أنك لو قلت " أَظُلَيمُ إنَّ مُصابَكُم رَجُلاً أهدى السَلامَ إليكُم... " وسكت هل تم الكلام؟ قال الخليفة: لا، قال المازني: إذن خبر (إنَّ) هو ظلمُ. والموقع الإعرابي لكلمة (رجلاً) كما جاء في رواية الجارية هو مفعول به للمصدر الميمي (مُصابَكُم). وهذا فيه إشارة إلى أن المصدر يمكنه أن يعمل عمل فعله. وقد تمثل دور الخليفة في هذا المجلس بالسائل فقط.

3. مسألة في الدلالة بين المأمون ويحيى ابن أكثم في دلالة كلمة (طارق):

يروى أن ابن العربي دخل على المأمون يوما، وكان من بين الحضور يحيى ابن أكثم 242هـ). فبادر المأمون ابن العربي قائلا: ما معنى قول هند بنت عتبة: (مجزوء الرجز).

نَحْنُ بَنَاتُ طَارِقِ نَمْشِي عَلى النَمَارِقِ
الدُّرُ في المَخَانِقِ والمِسْكُ في المَفَارِقِ
إنْ تُقْبِلُوا نُعَانِـق أَو تُـدْبِرُوا نُفَـــارِق
فِرَاق غَير وامِقِ

ففكر الرجل في نسبها ونسب أبيها فلم يجد (طارقا). فقال: "ما أعرف (طارقا) يا أمير المؤمنين. فقال المأمون شارحا له اللفظة: "إنما قالت إنها في العلوّ والشرف بمنزلة (الطارق) وهو نجم، من قول الله عزّ وجلّ: {وَالسَّمَاء وَالطَّارِقِ} الطارق (البيهقي، 1961).

تحليل المجلس: نلحظ من هذا المجلس أنه لم يختلط بالنحو أو الصرف اختلاطا تاما، بل وجدناه قد اختص باللغة وأظهر فيه المأمون براعة في شرح اللفظة والتدليل عليها من القرآن الكريم. فقد ظهر الخليفة في هذا المجلس بدور المصحح اللغوي.

4. مسألة في اللغة بين المتوكل والفتح بن خاقان في ضبط همزة إن:

اشتهر أمر المبرِّد(286هـ) ببغداد بعد خمول، وأمر المتوكل باستحضاره إلى سُرَّ من رأى، لأن المتوكل قرأ يوماً والفتح بن خاقان بحضرته {وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ} الأنعام: 109، فقال الفتح: يا سيدي { أَنَّهَا}، فقال: ما أعرفها إلا بالكسر. فأمر بإحضار المُبرِّد، فحضر، وورد إلى الفتح بن خاقان فسلَّم عليه، فذكر له ما استحضره له، فوافق الفتح، فرفع مجلسه، ثم أُدخل بعد ذلك إلى المتوكل، فصوَّب قراءته، وذكر جواز الوجهين جميعاً (القفطي، د.ت).

تحليل المجلس: وقع الإشكال عند الخليفة في مسألة كسر همزة إن وفتحها، وتوجيه المسألة في هذا الموضع على النحو الآتي: ما جاء في قراءة الخليفة من كسر لهمزة إن هو على اعتبار أن الاستفهام في قوله تعالى: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ} الأنعام: 109، قد انتهى، وجاءت الهمزة مكسورة على أنها وقعت في بداية الجملة الثانية، أو في بداية الكلام فجاز لنا الكسر، وفي ذلك يقول الفراء: وقرأ بعضهم: {إِنَّهَا} مكسورة الألف إذَا جَاءَتْ مستأنفة، ويجعل قوله {وَمَا يُشْعِرُكُمْ} كلاما مكتفِيا (الفراء،

1986). وأمّا سماع الفتح بن خاقان {أَنَّهَا} في هذا الموضع مفتوحة، فذلك لمجيئها في موضع الاسم وليس في موضع جملة، فجاز لنا الفتح، وعلى هذا الأساس ذكر جواز الوجهين. وعليه، فهذا التوجيه فيه سعة ووضوح تعكس المنطق الذي يسير عليه الفكر اللغوي بعيدا عن الحجج المرهقة أو التأويلات الغريبة.

الخاتمة

إن الملاحظات التي نثبتها في خلاصة هذه الدراسة تكمن في ابتعاد المجالس المقترحة للبحث والمناقشة هنا عن التعليل الجدلي أو التأويلات المتكلّفة أو المنطق المرهق، بل قامت الحوارات على الاحتكام للعقل بما يوافق الكثرة والشيوع في واقع العربية الفصحى، فالتُزِمتْ قواعد اللغة في أصولها قياسا وسماعا، وكان هذا الالتزام موطن قوة ومرونة للفكر اللغوي الذي يعدُّ الضابط الأهم في الاستخدام اللغوي؛ لذا يمكن عدّ هذه المجالس حلقة مهمة في مسار الفكر اللغوي وتطوره.

من نتائج هذه الدراسة:

- كشفت هذه الدراسة عن واقع لغوي ثري خلف أبواب الخلفاء ومجالسهم، فكانت تلك المجالس بيئة خصة لحوارات علمية ساهمة بشكل جوهري بتطوير التفكير اللغوي.
- مثلت شخصية الخليفة المثقف في حلقة العلم والتعلم دورا مهما في صقل البحث اللغوي ضمن الإطار التطبيقي من جانب، وضمن الإطار النظريي من جانب آخر.
- قدمت النماذج المقترحة من مجالس الخلفاء للدراسة مكانة رائدة للخليفة العباسي تحديدا؛ إذ طالعنا الخليفة المثقف رقيبا لغويا تارة يرجح رأيا على رأي، وطرفا محايدا تارة أخرى يثير التساؤل ويترك الجواب على جلسائه.
- أثبتت الحوارات التي دارت في المجالس المقترحة فكرا لغويا قياسيا لا يخرج عن الضوابط الأساسية للعربية، ويلتزم أصولها قياسا وسماعا كما جاءت عن العرب.

المصادر والمراجع

ابن خلكان، ش. (د. ت) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس. ط1 بيروت: دار الثقافة. ج6. ص85.

ابن منظور، م. (1999) لسان العرب، تحقيق: أمين محمد ومحمد الصادق. ط3 بيروت: دار إحياء التراث العربي. مادة " سَوَكَ ".

الأنباري، ك:

ـــــ (1961) الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق: محمد محي الدين. ط4 القاهرة: مطبعة السعادة. ج1. ص235.

ـــــ (1985) نزهة الألباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط3 الأردن: مكتبة المنار. ص61.

البيهقي، إ. (1961) المحاسن والمساوئ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: مكتبة نهضة مصر. ج2. ص131.

الحريري، ق. (1996) درة الغواص في أوهام الخواص. تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي، بيروت: دار الجيل. ص 106، ص 73.

الحسناوي، ر. (1999) المناظرات اللغوية والأدبية في الحضارة العربية والإسلامية. ط1 عمان: دار أسامة. ص171.

الحموي، ي. (1991) معجم الأدباء. ط1 بيروت: دار الكتب العلمية. ج4. ص 91- 92.

الزبيدي، م. (د. ت) طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل. ط2 مصر: دار المعارف. ص94.

الزجاجي، ع.(1999) مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون. ط3 القاهرة: مكتبة الخانجي. ص 220 / رقم المجلس 133، ص35.

السيوطي، ج:

ـــــ (2003) الأشباه والنظائر. تحقيق: عبد العالم مكرم. ط1 القاهرة: عالم الكتب. ج3 ص223، ج3 ص223.

ـــــ (1986) تاريخ الخلفاء. تحقيق: قاسم الرفاعي ومحمد العثماني. ط1 بيروت: دار القلم. ص 390.

الصولي، م.(1994) أدب الكتّاب، تحقيق: محمد بهجة. ط1 بيروت: دار الكتب العلمية. ج2. ص154.

الفراء، ي. (د. ت) معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، دار السرور. ج2.ص21.

القرطبي، ي. (د. ت) بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذهن والهاجس. تحقيق: محمد مرسي الخولي. مراجعة: عبد القادر القط. القاهرة: الدار المصرية. ج1. ص 64- 65.

القط، م. (2009) مجالس الأدب في قصور الخلفاء العباسيين. ط1 عمان: دار اليازوري العلمية. ص73.

القفطي، ج. (1986) انباه الرواه، تحقيق: محمد أبو الفضل، ط1 القاهرة: دار الفكر العربي. ج1. ص250، ج3 ص243-244.

ـــــ (1998) الموسوعة الشعرية الصادرة عن المجمع الثقافي. أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة.

هاشم، ع. (1982) الأندية الأدبية في العصر العباسي. ط1 بيروت: دار الآفاق الجديدة. ص 124 – 125.

الرسائل الجامعية:

أبو رعد، أ.(1975) المناظرات النحوية حتى عصر ثعلب والمبرِّد. رسالة ماجستير. مصر: كلية دار العلوم. ص171، ص 177.

ربابعه، س.(2007) المجالس الأدبية في العصرين العباسي والأموي "دراسة تأصيلية تأويلية". رسالة ماجستير. الأردن: جامعة اليرموك. ص 90-91، ص 83 – 86.

The Linguistic Research at Caliph's Councils between Surveillance and Evolution

*Majdi H. Shhadat**

ABSTRACT

This study examines the effect of the abbasid caliphs scientific councils on the enrichment of the liguistic research, where the caliphs used to arouse significant questions among the scholars of the language. Such questions are related to linguistics issues that need critical thinking, discussing them using deep knowledge.

Issues such as morphology, grammar, semantic, and linguistics are also discussed in this study to explore the scientific status of such councils and their effect on directing the linguistic thoughts at that time.

Keywords: Linguistic Research, Caliph's Councils, linguistic thoughts.

* Department of Arabic Language, Irbid University College, Al-Balqa Applied University, Jordan. Received on 11/11/2015 and Accepted for Publication on 19/12/2015.